نص الرسالة التي بعث بها جلالة الملك الحسن الثاني إلى السيد طانط الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بشأن سباق التسلح بشمال إفريقيا

الحمد لله ولايدوم الا ملكه

من الحسن الثاني ملك المملكة المغربية الى سعادة السيد طانط الأمين العام لمنظمة الأم المتحدة

صاحب السعادة:

يطيب لنا أن نعرب لسعادتكم من جديد عن ارتياحنا للمحادثات التي أجريناها معكم بمناسبة زيارتنا الأخيرة للأمم المتحدة، هذه المحادثات التي تناولت مختلف المشاكل العالمية بصفة عامة وما يشغل بال المغرب بصفة خاصة، وقد أطلعنا سعادتكم أثناءها على تطور العلاقات بين بلدنا وبين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وأعربنا عن وجهة نظرنا حول ما أصبحت الدوائر الديبلوماسية تطلق عليه اليوم مشكل التسابق نحو التسلح بافريقيا الشمالية وبالأخص بين المغرب والجزائر.

والواقع ان هذه الوضعية تنطوي على حقائق لا يمكن إخفاء خطورتها وهي لهذا تقلق بال بلادنا إلى حد بعيد و نظراً لأهمية هذا المشكل ارتأينا أن نعرضه على سعادتكم بصفة أكثر تفصيلا وتوسعاً مع زيادة بعض العناصر التي نراها ضرورية ومفيدة لتتمم محادثاتنا في هذا الموضوع.

لقد عملنا في علاقاتنا الدولية وبصفة مستمرة على أن نتجنب مبدئياً كل ما من شأنه أن يزيد في حدة الحلافات التي تحدث بيننا وبين بعض الدول، ولقد جعلنا من هذه المباديء خطة لعملنا كما أنها تنير طريقنا في جميع التزاماتنا الدولية.

ولهذا كان لزاما علينا أن نتجنب اليوم مبدئياً كما بدا بالأمس الالتجاء إلى وسائل العنف لتأييد الحق مهما كانت مشروعيته أو لانهاء مشكل مهما كانت خطورته.

وإن واجبنا أن نؤكد لكم أن النزاع القائم بشأن الحدود بين الجزائر والمغرب أمر واقع لا يمكن لأحد أن يجادل فيه، وباعتبارنا ملكاً مؤتمناً على حقوق بلاده فإننا نتحمل شخصياً مسؤوليات جسيمة لا يمكن لأي أحد أن يتجاهلها، غير أننا مازلنا مقتنعين بإمكانية البحث عن طريق التفاوض والمناقشة الصريحة والادلاء بالحجة المعتمدة لاثبات الحق.

ومع الاسف نلاحظ أن هذه المبادرات التي مافتتنا نتقدم بها تمهيداً لحل المشكل لم تأت بالنتائج المرجوة زيادة على كون حقنا مازال يتجاهل ويرفض، واننا نشاهد أسلحة تتدفق على الجزائر تعرف أهميتها كماً وكيفا

جميع الأوساط الديبلوماسية، الأمر الذي يجعلنا نشعر بالقلق على أمن هذه المنطقة وسلامتها.

إنكم تعلمون يا صاحب السعادة الايمان القوي الذي ما فتقت بلادنا تساند به جهود الهيأة الأممية قصد القضاء على تقوية الجهاز العسكري أو التخفيف من حدته في العالم وجعل حد للتسابق نحو التسلح في بعض، المناطق التي يلاحظ فيها توتر مقلق بصفة خاصة.

وإذا كانت ارادتنا تتجه للقضاء على كل توتر بمختلف الجهات فلا يمكننا أن نقبله في هذه المنطقة، حصوصاً وأنها تضم أمماً وشعوباً يجمع بينها تاريخ طويل وكفاح مشترك وروابط متنت أواصرها فاصبحت شعوبنا بسبب ذلك تطمع لنفس الأهداف، هذا وبما أن بلادنا اختارت بمحض ارادتها سياسة عدم الانحياز وارتأت في هذا الاختيار الرشيد سياسة تتفق ومصالح الشعوب التي هي في طريق النمو فمن المنطق أن تبتعد عن كل ما من شأنه أن يخالف هذا المبدأ أو يخلق جواً من عدم الثقة أو يزيد في توتر العلاقات بين البلدين.

واخلاصاً لهذه المباديء الموضوعة على كاهلنا واعتباراً للالتزامات الوطنية خضنا معركة شاملة لاستغلال مواردنا للحصول على تقدم شعبنا وازدهاره.

وانكم تعلمون أن تحقيق مثل هذه الأهداف ليس بالأمر الهين، وقد صرفنا لأجله طاقاتنا البشرية والمادية، وجميع المساعدات التي نحصل عليها من المؤسسات الدولية والدول الصديقة كما أننا كيفنا لذلك تنظيماتنا الدستورية والادارية رعياً لهذا الاختيار الذي أعطيناه الأسبقية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والذي نصرف الآن لتحقيقه جميع مجهوداتنا.

ولأجل هذه الاعتبارات يصبح اقتناعنا هذا حقيقة سياسية نود أن يكون مبدأ نزع السلاح معمولابه في المنطقة التي توجد بها بلادنا، لذا نقترح على سعادتكم احداث لجنة تحت اشراف الأمم المتحدة يعهد إليها بمهمة مزدوجة:

أولا: أن توصي كلا من الجزائر والمغرب بالتنازل عن الزيادة في القوات المسلحة لتجنب أخطار التسابق نحو التسلح بافريقيا الشمالية.

ثانيا: أن تقوم في عين المكان وبجميع الوسائل الصالحة لمراقبة السلاح الذي يتوفر عليه المغرب والجزائر كماً وكيفاً وتحديد القدر الضروري لكل منهما للمحافظة على الأمن الداخلي.

وإننا نعتقد أن كلا من الجزائر والمغرب سيبرهنان عن حكمة بالغة بموافقتهما على هذا الاقتراح، والمغرب من جهته مستعد تمام الاستعداد لاستقبال هذه اللجنة والتعاون معها بدون تحفظ قصد القيام بمهمتها في مراقبة التسلح وتقدير حده الضروري وفي ذلك دليل على حسن نيتنا وسلامة طويتنا وتعبير عن نياتنا السلمية.

وإننا سنكون جد ممنونين لسعادتكم اذا تفضلتم بدراسة هذا المقترح بما يستحقه من عناية راجين منكم أن تتأكدوا من صدق عزمنا على العمل يداً في يد مع المنظمة الأممية وذلك في جميع الظروف والأحوال.

إن هدفنا الذي تسعى إليه بلادنا هو تحقيق السلم الذي نود أن تعم أسسه وتتدعم بفضل التعاون السلمي، وإننا لنأبى على أنفسنا كيفما كانت الأحوال أن نأخذ المبادرة إلى اللجوء إلى استعمال القوة أو أن نتبارى مع غيرنا في التسابق نحو التسلح وأخذ العدة للحرب.



إن المغرب يشهد على نفسه باحترامه لهذا الوعد أمام هيأة الأمم المتحدة ويجدد التأكيد على عزمه في أن يصرف كل جهوده وجميع امكانياته لأجل توفير وسائل الرخاء لشعبه وهو يرى انه يمكن اعتبار هذا الاختيار مساهمة منه في تعميم الرخاء والاستقرار الدولي وأمن جميع الشعوب التي تؤمن مخلصة بمباديء الأمم المتحدة وبالتعايش السلمي والتعاون الدولي.

وتفضلوا سعادة الأمين العام بقبول عبارات التقدير والاحترام.

حرر بالقصر الملكي بالرباط في 18 ذي القعدة عام 1386 الموافق 28 يبراير سنة 1967.

الحسن الثاني ملك المملكة المغربية